

السياسة النقدية كألية لمكافحة التضخم في الجزائر**خلال الفترة (2000-2014)***Monetary policy as a mechanism to combat inflation in Algeria during the period (2000-2014)***أ. عبد اللطيف حدادي ***المركز الجامعي بتمنغاست، الجزائر
*abdouhaddadi@hotmail.fr***أ.د. إلياس صالح**جامعة سيدي بلعباس، الجزائر
*elyasalah@yahoo.fr***الملخص:**

نسعى من خلال هذه الورقة البحثية لتسليط الضوء على ظاهرة عالمية تصيب العديد من اقتصاديات العالم بما فيها الدول النامية والدول الرأسمالية على حد سواء، والمتمثلة في ما يعرف بـ "التضخم"، وقد ترجع أسباب حدوث الظاهرة إلى اختلالات هيكلية في السياسات الاقتصادية العامة للدول، ومن بين أهمها السياسات النقدية، باعتبار أن ظاهرة التضخم لها علاقة وطيدة بحجم الكتلة النقدية والمستوى العام للأسعار، فأى تغير يطرأ على هاتين الأخيرتين مع بقاء العوامل الأخرى على حالها قد يؤثر على الظاهرة قيد الدراسة. فباعتبار الاقتصاد الجزائري يعاني من التبعية الخارجية فظلا عن اعتماده بنسبة كبيرة على القطاع الواحد والمتمثل في ريع البترول، فهو من بين الاقتصاديات الأكثر عرضة إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، نظراً لتفاعله المباشر بالتأثيرات الخارجية والداخلية بدرجات عالية. حيث تهدف دراستنا من خلال هذا المقال إلى مدى فعالية السياسة النقدية في الجزائر في مواجهة مشكلة التضخم خلال الفترة الأخيرة.

الكلمات المفتاحية: التضخم، السياسة النقدية، المستوى العام للأسعار، الاقتصاد الجزائري، النقود

Abstract:

This study (research) try to high light on a global phenomenon has a huge impact on international economy, including, the developed and developing countries, this case is « inflation » the reasons of the case are related to the Skuctural Disruption in the public Economic policies to countries , which the monetary policy is represents most important, considering that the Inflation has a strong relation with the Amount of money and general level of price ,then, any change in that tow last variables, if the orther variables are constant that will be affect on the phenomenon of study Algerian economy has dependency to the foreign countries also it depends on an ail exports, Algerian economy is among the most economies, is affected by an increase of prices, so as it's interaction with internal and external factors of the environment, this study aimed to know, how the effectiveness of the monetary policy in Algeria to face an inflation problems.

* المؤلف المرسل

Key words: Inflation, monetary policy, general level of price, Algerian Economy, money.

المقدمة:

يعتبر التضخم Inflation مشكلة و ظاهرة اقتصادية توصف بالعالمية تشهدها العديد من دول العالم بما فيها الدول النامية والمتقدمة وتختلف حدة وشدة الظاهرة -الضغوط التضخمية- من دولة إلى أخرى حسب الأنظمة الاقتصادية السائدة، وبحسب مدى نجاعة السياسات الاقتصادية (السياسات المالية والسياسات النقدية)، حيث يزداد تأثير التضخم على اقتصاديات الدول كلما توافرت البيئة المناسبة لتنامي الضغوط التضخمية في الاقتصاد، ولقد شهد موضوع التضخم جدلاً طويلاً حول النظريات المفسرة له والسياسات المتحكمة فيه.

حيث تعتبر السياسة النقدية أداة رئيسية من أدوات السياسات الاقتصادية العامة، تستخدمها الدولة إلى جانب السياسات الأخرى كالسياسة المالية والتجارية للتحكم في سير النشاط الاقتصادي من خلال تأثيرها في المتغيرات المحورية المكونة لهذا النشاط كالاتهلاك، الاستثمار، الادخار، الأسعار، الناتج والدخل... الخ.

والجدير بالذكر أن السياسة النقدية تستهدف علاج التضخم واستقرار المستوى العام للأسعار بناءً على أن هناك علاقة بين النقود والأسعار لأن وجهات نظر النقديون والكينزيون لعملية استقرار الأسعار والتضخم ليست مختلفة كثيراً إذ يعتقد كلاهما أن التضخم المتزايد والمستمر يحدث فقط عندما يكون معدل نمو العرض النقدي مرتفعاً ومن هنا يبرز أثر النقود على مستويات الأسعار بدليل أن التضخم لم يظهر في اقتصاد المقايضة إطلاقاً في وجهة نظرهم.

ولقد عرف الاقتصاد الجزائري عدة مراحل منذ الاستقلال شهد فيها عدة تقلبات وصدمات عنيفة مست جميع القطاعات الاقتصادية ومن أخطرها أزمة 1986 والتي أجبرت على السلطات النقدية إعادة النظر في السياسة النقدية وفي إدارة أدواتها، ولقد شهدت السياسة النقدية في الجزائر عدة إصلاحات هيكلية من خلال قانون 90-10 والأمر رقم 03-11 والمتعلقين بالنقد والقرض وللذان جاء من أجل رسم سياسة نقدية صلبة ومستقرة، حيث نصا على إنشاء توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض.

ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى يمكن اعتبار السياسة النقدية كأسلوب حديث لمعالجة التضخم واستقرار المستوى العام في الجزائر؟

المحور الأول: الإطار النظري للتضخم

أولاً: مفهوم التضخم

لقد اختلف العديد من الاقتصاديين حول إعطاء تعريفاً وافياً للتضخم نظراً لارتباطه بالعديد من المتغيرات الاقتصادية والتي من شأنها أن تؤثر عليه وتتأثر به - حجم الكتلة النقدية، سعر الصرف،

التوظيف الكامل، البطالة، العرض والطلب، رأس المال... الخ- ومن أشهر المفاهيم المتعارف والمتفق عليها ذلك القائل أن التضخم هو: "نقود كثيرة تطارد سلعا قليلة".

حيث نجد من بين التعاريف العامة للتضخم أنه: "كل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار"، كما عرفه البعض على أنه "الزيادة المحسوسة في كمية النقود".

ويرى آخرون أن التضخم يعتبر على أنه "زيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار"¹.

كما يتفق معظم الاقتصاديين حول تعريف التضخم على أنه: "الارتفاع المستمر للمستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة. كما أن التضخم يعتبر ظاهرة مزدوجة تعكس إحداها الأخرى، تتمثل في تآكل القوة الشرائية لوحدة النقد، وارتفاع المستوى العام للأسعار"².

من خلال التعاريف السابقة يتضح لنا أن تعريف التضخم يرتبط في مضمونه مع كمية النقود ويتجلى لنا أن له علاقة وطيدة مع النظرية الكمية للنقود. إلا أنه وبحلول الأزمة المالية العالمية الكبرى (أزمة 1929- أزمة الكساد العظيم) وما نجم عنها من صعوبات سياسية، اجتماعية واقتصادية أدت إلى شمول الفكر الاقتصادي وتوسعه في ما يخص تعريف التضخم، فأدخلت عليه عوامل أخرى بجانب العامل النقدي، كالنقص في المعروض من السلع مثلاً، فقد عرفه Emile James بأن التضخم "حركة صعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي الناتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض". كما عرفه آخر بأنه: "الزيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي زيادة محسوسة تؤدي إلى سلسلة من الارتفاعات المستمرة في الأسعار".

وباعتبار أن التضخم ظاهرة سعرية يمكن تعريفه من خلال الآثار المترتبة عليه فعندما يعرف الاقتصاد اتجاه مستمر ومؤكد نحو ارتفاع الأسعار، يمكن الحكم على هذه الحالة أنها حالة تضخم وان كان العكس (انخفاض دائم ومستمر في الأسعار) فنصف الحالة أنها انكماشية. فالتضخم يعتبر حركة مستمرة من خلالها يرتفع المستوى العام للأسعار، مهما كان سبب الارتفاع سواءً بسبب زيادة كمية النقود أو عدم التوازن بين التيار النقدي والتيار السلعي أو غيرها.³

بالرغم من شيوع المصطلح الاقتصادي -التضخم- وباعتباره من بين أكبر المصطلحات ومن أفرها التي حظيت بالعديد من الدراسات على مستوى الجانبين النظري والتطبيقي إلا أنه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين بشأن تعريفه حيث يرجع السبب في ذلك إلى زوايا إسقاط الضوء على المصطلح وكل بحسب تفسيره للظواهر التي لها علاقة بالتضخم، حيث نجد هذا الأخير يستخدم لوصف عدد من الحالات المختلفة مثل:⁴

- الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار؛
- ارتفاع الأجور والأرباح (الدخول النقدية)،
- ارتفاع التكاليف؛
- الزيادة والإفراط في خلق الأرصدة النقدية.

ثانياً: أنواع التضخم

للتضخم أنواع عديدة تتباين حسب وجهات النظر الاقتصادية إلى أسباب نشوء التضخم ومعدله وحدته...ومن أهم الأنواع:

1- من حيث إشراف الدولة على الأسعار:

أ. التضخم الظاهر (المفتوح) ⁵ Open Inflation:

ينشأ هذا النوع من التضخم تلقائياً دون تدخل السلطات فمن خلاله يظهر الارتفاع المستمر في الأسعار استجابة لفائض الطلب، أي أن الأسعار ترتفع بحرية لتحقيق التعادل بين العرض والطلب دون أن يعوقها أي عائق من قبل السلطات.

ب. التضخم المكبوت ⁶ Repressed Inflation:

ينشأ هذا التضخم جراء وجود كمية كبيرة من النقود لدى الأفراد والعائلات مع استعدادهم لإنفاقها لكنهم يعجزون عن ممارسة هذا الإنفاق نظراً لعدم توفر السلع والخدمات بالكميات والنوعيات التي يرغبون في اقتنائها وذلك بسبب ضبط الأسعار بقرارات إدارية مستندة إلى المؤيدات القانونية، مما يجعل المنتجين يرفضون إنتاج مثل هذه السلع نظراً لزيادة تكاليفها وقلة أرباحها.

2- من حيث القطاعات الاقتصادية: ⁷

أ. التضخم السلعي Commodity Inflation:

هذا التضخم يحدث في مجال وقطاع السلع الاستهلاكية والذي من خلاله يدفع بالمنتجين إلى خلق زيادة في الإنتاج للمحافظة على مستويات معيشتهم وعلى معدلات أرباحهم.

ب. التضخم الرأسمالي Capital Inflation:

والذي يحدث في مجال وقطاع السلع الاستثمارية مما يؤدي إلى ارتفاع مستمر في المستوى العام لأسعار مواد إنتاجها وصناعتها.

3- من حيث حدة التضخم:

أ. التضخم الجامح أو السريع Hyper (Gallop) Inflation:

ويتمثل في الزيادة الكبيرة في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات والتي تتبعها زيادة مماثلة في الأجور وتصاحبها زيادة في تكاليف الإنتاج وتخفض ربحية وإنتاجية المقاولين ورجال الأعمال مما يحتم زيادة كبيرة في الأسعار وهذا ما يصيب الاقتصاد بما يعرف بالدورة الخبيثة للتضخم "اللؤلؤ المرذول" *Vicious Circle of Inflation*.

هذا النوع من التضخم قد يهدد بانهيار النظام النقدي، نظرا لأن النقد يفقد وظائفه الأساسية، ولقد شهده اقتصاد لبنان في عام 1987م. بمعدل وصل حتى 400%، كما عرفت ألمانيا عقب الحرب العالمية الأولى خلال سنتي 1922م و1923م أين وصلت معدلاته تتزايد يوميا بحوالي 1000%.⁸

ب. التضخم الزاحف *Creeping Inflation*:⁹

ظهر هذا النوع من التضخم عقب الحرب العالمية الثانية مع التطور الصناعي للاقتصاديات أين عرفت هذه الأخيرة ارتفاعا مستمرا في أسعار السلع والخدمات، وما يتميز به هذا النوع:

- الزيادة دائمة ومستمرة ومتتالية في الأسعار على المدى الطويل؛
- يتميز بالتنوع والاختلاف النسبي من حيث الزمان والمكان.
- هذا النوع ناتجا عن التزايد المستمر في الأسعار وليس عن زيادة الإصدار النقدي.

4- من حيث العلاقات الاقتصادية الدولية:

أ. التضخم المستورد *Imported Inflation*¹⁰:

ينتشر هذا النوع بكثرة في اقتصاديات الدول المصدرة للنفط وهو نتاج ارتفاع أسعار السلع والخدمات المستوردة من الخارج، وكذلك قد يحدث بسبب انخفاض أسعار الصرف للعملة المحلية مقارنة بعملات الدول التي نستورد عنها السلع والخدمات.

ب. التضخم المصدر *Exported Inflation*¹¹:

يحدث بسبب ارتفاع أسعار السلع والخدمات نتيجة زيادة احتياطات البنوك المركزية من الدولارات والذي ينتج بسبب ما يعرف بـ: "قاعدة الدفع بالدولار".

5- من حيث أسباب النشوء:

أ. التضخم من جانب الطلب:

ينتج بسبب ثبات حجم السلع المعروضة في السوق مع زيادة في كمية النقود المعروضة (نقود كثيرة تطارد سلعا قليلة).

ب. التضخم من جانب التكلفة (تضخم دفع النفقة):

يحدث بسبب زياد في تكاليف إنتاج السلع الاستهلاكية والسلع الصناعية وبالتالي تعرف أسعار هاته السلع زيادة مستمرة.

ج. تضخم حاصل جراء تغييرات كلية في تركيب الطلب الكلي.

د. تضخم حاصل عن ممارسة الحصار من قبل دول خارجية:

كما حصل للعراق وكوبا من قبل أمريكا مما أدى ارتفاع في أسعار السلع سببه انعدام الاستيراد والتصدير.

هـ. زيادة الفوائد النقدية:

حيث يرى الاقتصاديين أن الزيادة في قيمة الفوائد النقدية عن قيمتها الحقيقية أحد أكبر أسباب التضخم ويبين ذلك جوهان فيليب يتمان في كتابه كارثة الفوائد، والاقتصادي الكبير كينز من خلال كتابه ثروة الأمم في مقولة: "يزداد الازدهار الاقتصادي في الدولة كلما اقتربت قيمة الفائدة من الصفر".

6- أنواع أخرى للتضخم:

أ.. التضخم العنيف:¹²

والذي يعتبر توطئة للتضخم الجامح، والذي يؤدي إلى الانهيار النقدي بأكمله والذي يمكن أن يتولد من التضخم الزاحف، ولقد اعتبره آرثر لويس معدل تضخمي بمقدار 5% سنوياً لمدة أربع سنوات متتالية كنموذج للحدود القصوى للتضخم الزاحف، وعند تعدي هذا المعدل فإن الاقتصاد يدخل في حقل التضخم العنيف. وعندئذ تفقد النقود وظائفها الخمسة عدا وظيفة وسيط للتبادل.

ب. التضخم البطيء:¹³

أحيانا يكون متقلبا وأحيانا يكون ثابتا، ويرى العيد من الاقتصاديين أن هذا النوع يتراوح معدله بين 3% و5% حيث أنه يعتبر معدل جيد لما يكون في معدل الـ 3% لأنه يشكل حافزا للمنتجين من أجل زيادة إنتاجهم.

ج. التضخم الركودي:¹⁴

أستعمل هذا المصطلح لأول مرة في المملكة المتحدة، ويعني هذا النوع عندما يتزامن التضخم مع البطالة (الركود الاقتصادي).

ثالثاً: أسباب التضخم¹⁵

1- التضخم الناشئ عن الطلب:

يبني هذا العامل على تحليل كل من كينز وفيسكل، عند محاولتهم صياغة النظرية الكمية حيث خلاصا إلى أن: "كمية النقود ترتبط بمحتوى الأسعار مباشرة، وبطريقة تناسبية في التغير". إذن إن حدوث هذا النوع عندما يكون الطلب على السلع والخدمات في المجتمع أكبر من العرض لهذه الأخيرة. ولقد فسر كينز من خلال أن الزيادة في الإنتاج يصاحبه ارتفاع في الأجور مما يؤدي إلى زيادة في الطلب، ما يستلزم ارتفاعا جديدا في الأسعار، ما ينتج عنه الدخول في حلقة مفرغة من الارتفاعات في الأسعار، وهذا ما سماه كينز (حلقة حلزونية).

2- التضخم الناشئ عن زيادة النفقات:

هذا يعني أن ارتفاع المستوى العام للأسعار يرجع إلى زيادة عناصر الإنتاج، دون حدوث أي تغيير في الطلب، وللعلم فإن أكبر سبب في زيادة نفقات الإنتاج يتمثل في زيادة معدلات الأجور، سببه رغبة العمال في زيادة دخولهم.

والجدير بالذكر أن رفع معدلات الأجور يحدث بشكل منتظم خلال فترات زمنية متوالية ومنتظمة نتيجة ممارسات ونشاط الاتحادات العالمية والوطنية للعمال والموظفين، التي تمارس ضغطاً منظماً ومستمراً على أصحاب المؤسسات وأرباب العمل، ومن ثم فإن رفع الأجور يتوقف على مدى قوة وصلابة وضغط هاته الاتحادات، مع العلم أن رفع معدلات الأجور مرتبط بارتفاع النفقات المعيشية للطبقة العاملة، فكلما عرفت نفقات هاته الأخيرة ارتفاعا كلما زاد ضغط الاتحادات العالمية لنقابة العمال. وفي الأخير يمكن القول أن الاتحادات العالمية تطالب برفع معدلات الأجور كلما ارتفع المستوى العام للأسعار، وهكذا ترتفع الأسعار فالأجور فالأسعار... الخ وهذا ما عرف بـ "الولب الأسعار - الأجور"¹⁶.

3- التضخم البنائي أو الهيكلي:¹⁷

في هذا الصدد نجد أن الضغوط التضخمية للهيكلة الاقتصادي ينعكس أثرها على الطلب أو النفقة أو الإنتاج ونجد أسبابها إما في سلوك العناصر الهيكلية للاقتصاد مثل شكل وطبيعة المشروعات والقطاعات أو السكان أو هيكل السوق.

رابعاً: آثار التضخم¹⁸

يعتبر التضخم ظاهرة نقدية له آثار اقتصادية واجتماعية ما يتعدى خاصيته النقدية، فانه يترتب عنه نتائج متميزة تنعكس على مختلف فئات النظرية الاقتصادية.¹⁹

ومن بين آثاره هناك آثار اجتماعية وأخرى اقتصادية وسنوضحها فيما يلي:

01- الآثار الاقتصادية الناجمة عن حدوث ظاهرة التضخم:

- تقاوم العجز في الموازنة العامة وذلك بتراجع فائض الموازنة حيث يتزايد الانفاق الحكومي بأمرين:
 - عندما تلجأ الحكومة للدفع أكثر مقابل مشترياتها ولتلبية حاجياتها.
 - من الواجب على الحكومة لمجابهة الضغط العام تأمين نفقات الضمان الاجتماعي وزيادة الرواتب التقاعدية لمجاراة الأعباء الناجمة عن التضخم.
- تآكل القوة الشرائية للنقد.
- أثر التوقعات في زيادة الأسعار، عندما يرى الناس أن معدلات التضخم في ارتفاع مستمر هذا ما يدفع بهم إلى الحد من الادخار والتحايل في شراء الاحتياجات كأن يشتروا حاجيات الصيف في الشتاء والعكس وما يدفعهم كذلك للكف عن الادخار وبعضهم يقرر اللجوء إلى مجالات ذات سريع... وغيرها.
- زيادة ظاهرة الاحتكار بين التجار خاصة عندما تكون التوقعات التضخمية في ارتفاع مستمر.
- يؤثر التضخم بالسلب على ميزان المدفوعات نتاج تضخم أسعار المنتجات المحلية وبالتالي تقسح المجال أمام السلع المستوردة من الخارج حيث يزيد الطلب عليها، ومن شأن هذا إحداث عجز في ميزان المدفوعات.
- 01-06 حدوث الركود الاقتصادي والذي ينجم عنه تقاوم ظاهرة البطالة حين يعرف الاقتصاد حالة نمو ضعيفة بالإضافة إلى معدلات البطالة العالية.
- بما أن التضخم يتزامن مع انخفاض معدلات الفائدة فهذا يؤدي إلى تشاؤم المقرضين، وهو ما يؤدي بهم إلى إجهادهم عن الإقراض وبالتالي ينعكس ذلك على حجم الاستثمارات في الموارد المالية وما يسبب في إعاقة دوران الكتلة النقدية.²⁰

2- الآثار الاجتماعية للتضخم:

- خلق الطبقة في المجتمع ويرجع سببه إلى سيادة النمط الاستهلاكي ما يعزز التمايز الطبقي.
- تراجع وتدهور قيم العلم والدين.
- زيادة أزمة السكن والعنوسة في المجتمعات.

خامساً: قياس التضخم

ومن بين أهم المقاييس المستخدمة في قياس التضخم نجد:

1- الأرقام القياسية للأسعار:

الرقم القياسي عبارة عن متوسطات مقارنة نسبية وزمنية للأسعار ومعنى ذلك أنها تبين مدى التطور في النقود والأسعار بالنسبة لشيء معين وتبنى على أساس المقارنة يسمى بسنة الأساس، ومن خلالها يتم مقارنة التطورات في الأسعار والنقود بناءً على سنة الأساس، مع أن الأرقام القياسية Indices تعد أرقام ظرفية زمنية، نظراً لأنها تعبر عن مؤشرات زمنية خلال فترة زمنية معينة، وتعتمد الأرقام القياسية في الحساب والقياس على حجم الوحدات النقدية.²¹

وتوجد عدة مقاييس تستخدم في قياس التضخم نذكر منها ما يلي:

المخفض الضمني للنتائج القومي:

نجد عدة تسميات لهذا المقياس مثل: مخفض الناتج القومي (GNP Deflator) أو مخفض الناتج المحلي (GDP Deflator) ويتمثل في نسبة الناتج المحلي الإجمالي الاسمي على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة الحقيقية خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، وهذا بأخذ في عين الاعتبار جميع التغيرات التي تطرأ على أسعار السلع والخدمات، ويتم ذلك من خلال اختيار سلة تحوي جميع المواد الاستهلاكية للمستهلك، وللتوضيح أكثر لكيفية قياس التضخم بناءً على هذا المقياس نعتمد كنموذج إحصائيات الجدول التالي التي تعكس الناتج المحلي الإجمالي في سوريا خلال الفترة 2004-2005:

الجدول رقم(01): معدل التضخم وفق المخفض الضمني للناتج المحلي الاجمالي في سوريا (2004-2005) الوحدة(مليون ليرة)

2005	2004	الناتج المحلي الإجمالي
1479667	1253943	بالأسعار الجارية
1155386	1105581	بالأسعار الثابتة 2000
128.1	113.4	المخفض الضمني

المصدر: أكرم محمود الحوراني، عبدالرزاق حسن حساني. المرجع السابق، ص239.

بالاعتماد على الجدول السابق يمكن توضيح طريقة قياس التضخم في سوريا -كنموذج- ومن خلاله نقوم أولاً بحساب المخفض الضمني من خلال قسمة قيمة الناتج المحلي بأسعار السنة الجارية للسنتين (2005-2004) على قيمة الناتج المحلي الإجمالي لسنة الأساس (2000) المقدره بالأسعار

الثابتة وعليه نحصل على قيمة المخفض الضمني وفي الأخير نقسم قيمة هذا الأخير للسنة الحالية 2005 على السنة المرجعية 2004 لنحصل على معدل التضخم والذي يقدر ب: (12.96%).
ويعد هذا الرقم القياسي من بين أكثر المقاييس استخداماً، بالإضافة أنه يعتبر من أدق المقاييس في الحساب لأنه يضم جميع أسعار السلع الاستهلاكية ويتم احتساب هذا الرقم من خلال:

$$\text{الرقم القياسي الضمني} = \frac{\text{الدخل القومي الإجمالي بالأسعار الحالية في سنة معينة}}{\text{الدخل القومي الإجمالي لنفس السنة بالأسعار الثابتة}} \times 100\%$$

فإذا حصل ناتج القسمة وساوى 100 فإن ذلك دليل على استقرار مستويات الأسعار أما إذا كان حاصل القسمة أبر من 100 فإن ذلك ينبئ بأن هناك ارتفاع في المستوى العام للأسعار والعكس صحيح.²²

الرقم القياسي لأسعار الجملة:²³

يدرس الرقم القياسي لأسعار الجملة مجموعة من السلع الاستهلاكية للمستهلكين وتضم المنتجات الحيوانية والنباتية، والدواجن والأسماك واللحوم بصفة عامة وغيرها من المواد الغذائية الاستهلاكية والمواد الطاقوية والبتروكيماوية والأدوية ومواد البناء وغيرها.
ولحساب معدل التضخم من خلال الرقم القياسي لأسعار الجملة يتم من خلاله جمع جميع أسعار السلع الرسمية للمواد السالفة الذكر وإحصائها في جميع مناطق الوطن بما فيها البدو والريف والحضر، اعتماداً على الإحصائيات المعلن عنها من طرف الهيئات المختصة في هذا الشأن، ليتم بعدها مقارنة جملة هذه الأسعار الاسمية للسنة قيد الدراسة بالنسبة لسنة الأساس.

الرقم القياسي لأسعار التجزئة:²⁴

إن هذا الرقم القياسي يستخدم كأداة لدراسة تطور القدرة الشرائية للمستهلكين، كما يعرف أيضاً بمؤشر كلفة أو غلاء المعيشة نظراً لارتباطه الوثيق بمدخيل العائلات والأسر.

2- الفجوة التضخمية:

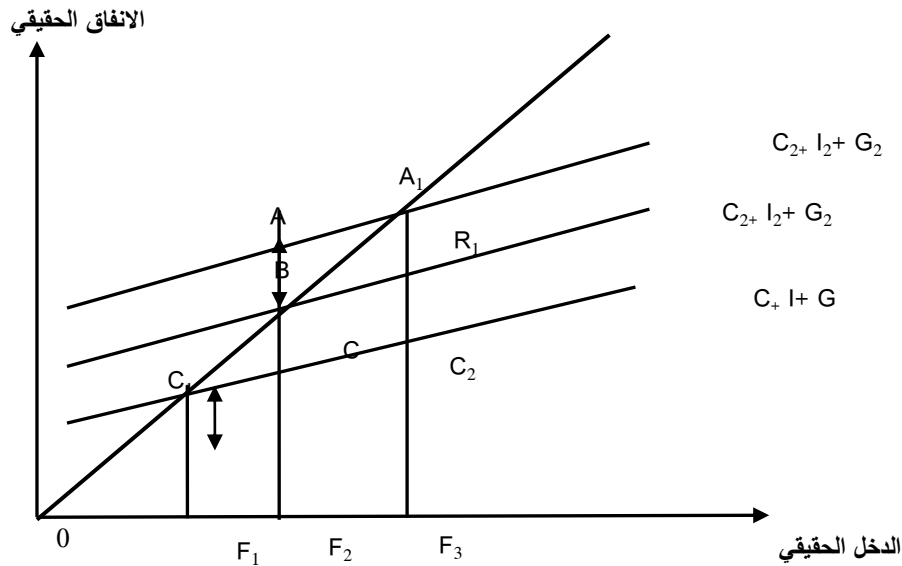
لقد اعتبر كينز الفجوة التضخمية بمثابة القوة الدافعة في جهاز التضخم، ويرجع الهدف من حساب الفجوة التضخمية محاولة استخدامها في قياس الضغوط على المستوى العام للأسعار، وذلك من خلال بحثه الصادر عام 1940م الموسوم بـ كيف تدفع نفقات الحرب²⁵ "How to pay for the War" كما حاول كينز في نفس الوقت تقدير الفجوة التضخمية حسابياً بوحدات نقدية، بغية مساعدة السلطات

النقدية والمالية الحكومية في اتخاذ التدابير اللازمة للتصدي والحد من الظاهرة الخطيرة التي تفرض نفسها في الجهاز النقدي، وإعادة النظر في السياسات النقدية والمالية الكفيلة بتحقيق الاستقرار النقدي والمالي في الاقتصاد القومي، ولقد اعتمد كينز في تحليله للفجوة التضخمية على تحديد فائض الطلب على أسواق السلع، أي تحديد حجم الزيادة في الطلب الكلي بالنسبة للعرض الحقيقي في أسواق السلع، دون النظر لفائض الطلب في أسواق عوامل الإنتاج، وذلك على اعتبار أن اختلال التوازن في أسواق السلع سوف ينعكس بصورة مباشرة على إحداث اختلال في التوازن في أسواق عوامل الإنتاج.

حيث أن الفجوة التضخمية تأتي نتيجة الإفراط في الطلب الكلي على السلع والخدمات أو الزيادة الكبيرة في المعروض النقدي، وما سبق يحدث نتيجة الإفراط في الإنفاق الحكومي ودعم أسعار المواد الاستهلاكية من طرف الحكومات، كما يحدث ذلك نتيجة الزيادة في حجم الإنفاق القومي محسباً بالأسعار الحالية عن الناتج القومي الحقيقي محسباً بالأسعار الثابتة، كما يتحقق فائض في المعروض النقدي نتيجة زيادة كمية النقود في الاقتصاد عن تلك النسبة التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها في صورة نقدية.²⁶

والشكل البياني التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (01): الفجوة التضخمية في الاقتصاد



المصدر: عبد المطلب عبد الحميد. المرجع السابق، ص 166

الشكل البياني يوضح الفجوة التضخمية في الاقتصاد، من خلال المحورين الأفقي الذي يمثل الدخل الحقيقي والأفقي يمثل الإنفاق الحقيقي، والمنحنى $C+I+G$ يعبر عن دالة الإنفاق الكلي الحقيقي. حيث يتحقق التوازن عند النقطة B عند مستوى التوظيف الكامل بينما المسافة $0 \rightarrow F_1$ تمثل حجم الدخل الحقيقي الناتج عن الإنفاق في حالة وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل، أما المسافة $0 \rightarrow F_2$

تعبّر عن المسافة الانكماشية في الاقتصاد حيث يكون مستوى الطلب الكلي أقل من مستوى الدخل الحقيقي، كما تقاس الفجوة الانكماشية بين النقطتين $F_1 \leftrightarrow F_2$ والتي تعبّر عن الفرق بين مستوى الدخل التوازني عند النقطة $0F_1$ والدخل الحقيقي عند مستوى التوظيف الكامل $0F_2$ وللقضاء على الفجوة الانكماشية يجب إتباع وانتهاج السياسات النقدية والمالية والتي من شأنها القضاء على الخلل.

والمسافة $A \leftrightarrow B$ تعبّر عن الفجوة التضخمية كما تقاس كذلك بـ المسافة $F_2 \leftrightarrow F_3$ والتي تحدث عن السياسات التوسعية في إدارة أدوات السياسة النقدية والمالية للقضاء على الفجوة الانكماشية، والمتمثلة في تخفيض معدلات الضرائب وزيادة الإنفاق الحكومي والتي تحدث الزيادات في الأسعار المحلية وبالتالي تتجم عنها الفجوة التضخمية، ولمعالجة الوضع يجب إتباع سياسات مالية ونقدية مرة أخرى للقضاء على الفجوة التضخمية.

ومن بين المعايير المستخدمة في قياس الفجوة التضخمية نجد:²⁷

معيّار فائض الطلب الكلي:

حيث تقاس الفجوة التضخمية وفق هذا المقياس من خلال الفرق بين الطلب الكلي محسوباً بالأسعار الجارية والعرض الحقيقي محسوباً بالأسعار الثابتة، أي أن الفجوة التضخمية تعبّر عن الاختلال الحاصل بين نمو كمية النقود ونمو الناتج الحقيقي من السلع والخدمات في شكل فائض طلب Excess Demand يتمثل في زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات في الناتج القومي الحقيقي للمجتمع ككل، مما يدفع بجملة مستويات الأسعار المحلية إلى أعلى مستويات ويستند هذا المعيار على الأفكار الاقتصادية التي تضمنتها النظرية الكينزية، والتي ترى أن كل زيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات دون أن يقابلها زيادة في حجم العرض الحقيقي منها نتيجة بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل، تمثل حالة من التضخم، تدفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع. ويمكن صياغة المعيار وفقاً للمعادلة التالية:

$$Dx=(Cp+Cg+I+E)-Y.....(1)$$

حيث أن:

Dx تمثل إجمالي فائض الطلب

Cp تمثل الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية

Cg تمثل الاستهلاك العام بالأسعار الجارية

I تمثل الاستثمار الإجمالي بالأسعار الجارية

E تمثل الاستثمار في المخزون بالأسعار الجارية

Y تمثل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

من خلال المعادلة السابقة يتضح أنه في حالة ما إذا زاد مجموع الإنفاق القومي بالأسعار الحالية على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة فإن الفرق بينهما يتمثل في إجمالي فائض الطلب، والذي ينعكس في صورة ارتفاع في مستويات الأسعار، غير أن جزءاً من إجمالي فائض الطلب يمكن إشباعه عن طريق التوسع في الواردات والذي بدوره يحدث عجزاً في الميزان التجاري، أما الجزء المتبقي من إجمالي الفائض والذي لم يتم إشباعه عن طريق الواردات والذي يعبر عنه بصافي فائض الطلب فإنه يمثل ضغطاً تضخيمياً يدفع الأسعار المحلية نحو الارتفاع، ويمكن صياغة صافي فائض الطلب وفق المعادلة التالية:

$$D_{xn} = (D_x - F) \dots \dots \dots (2)$$

حيث أن:

D_{xn} : تمثل صافي فائض الطلب.

D_x : تمثل إجمالي فائض الطلب.

F : تمثل عجز الميزان التجاري.

و بإعطاء مجموع الإنفاق القومي الرمز A فإنه يمكن صياغة المعادلتين (1) ، (2) في المعادلة (3) والتي تعبر عن صافي فائض الطلب.

$$D_{xn} = (A + X) - (Y + M) \dots \dots \dots (3)$$

مقياس فائض المعروض النقدي:

تحدد الفجوة التضخمية وفقاً لهذا المقياس بمقدار الزيادة في كمية النقود المعروضة في المجتمع عن تلك النسبة من الدخل الحقيقي التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها في صورة نقود سائلة خلال فترة زمنية معينة ويمكن التعبير عن الفجوة التضخمية وفقاً لهذا المقياس بالمعادلة التالية:

$$G = \Delta M \frac{M}{GNP} \times \Delta GNP$$

حيث أن:

G : تمثل الفجوة التضخمية.

ΔM : تمثل التغير في عرض النقود.

M : تمثل كمية النقود.

GNP : تمثل الناتج القومي الإجمالي.

ΔGNP : تمثل التغير في الناتج القومي الإجمالي.

ووفقاً لهذا الميكانيزم فإنه يتطلب التساوي بين الزيادة في كمية المعروض النقدي في الاقتصاد وتلك النسبة من الدخل التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها في شكل نقود سائلة من أجل تحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار.

معيار معامل الاستقرار النقدي:

يعتمد هذا المعيار في قياس الفجوة التضخمية على أفكار نظرية الاقتصادي فريدمان الذي ربط فيها التضخم من خلال العلاقة بين الزيادة في كمية النقود والزيادة في الناتج القومي الحقيقي، حيث يرى الاقتصادي فريدمان بأن الزيادة في كمية النقود بنسبة أكبر من الزيادة في الناتج القومي الحقيقي، ينتج عنها فائض طلب يدفع بالأسعار نحو الارتفاع، والذي يعد نتيجة لاختلال التوازن بين التيار السلعي وتيار الإنفاق النقدي و يتم حساب معامل الاستقرار النقدي من خلال المعادلة التالية:

$$B = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta Y}{Y}$$

حيث أن:

ΔM : تمثل التغير في كمية النقود.

M : تمثل كمية النقود.

ΔY : تمثل التغير في الناتج القومي الحقيقي.

Y : تمثل الناتج القومي الحقيقي.

ويتحقق التوازن في الاقتصاد وفقا لهذه المعادلة عند تساوي نسبة التغير في كمية النقود مع نسبة التغير في الناتج القومي الحقيقي، بحيث تكون قيمة المعامل B مساوية للصفر، أما إذا كانت نسبة التغير في كمية النقود أكبر من نسبة التغير في الناتج القومي الحقيقي، أي أن قيمة معامل الاستقرار النقدي B موجبا، فإن ذلك يؤكد على وجود ضغوط تضخمية يتفاوت تأثيرها في الاقتصاد كلما زاد قيمة المعامل أو اقتربت من الواحد الصحيح بحيث تزيد حدة الضغوط التضخمية كلما زاد المعامل عن الواحد الصحيح الموجب.

المحور الثاني: الإطار العام للسياسة النقدية

أولاً: تعريف السياسة النقدية

يمكن تعريف السياسة النقدية بأنها "مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير (التحكم) في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، خلال فترة زمنية معينة"، والسلطة النقدية هنا يقصد بها بنك البنوك (البنك المركزي) في أية دولة، وتبنى السياسة النقدية على التأثير في عرض النقود أو المعروض النقدي بأدوات معينة تسمى أدوات السياسة النقدية.²⁸

وبعبارة أخرى يمكن القول أن: السياسة النقدية هي كلما تعمله السلطة النقدية من أجل تحقيق استقرار النقد وأداء وظائفه الاقتصادية والاجتماعية بصورة كاملة ومتزنة.²⁹

كما تعرف على أنها عملية استخدام مجموعة مختلفة من الأدوات والسياسات الهادفة إلى التأثير على عرض النقد والأداء الاقتصادي بشك عام.³⁰

وتعد السياسة النقدية إحدى السياسات الاقتصادية المهمة التي تلعب دوراً كبيراً في التأثير على الاستقرار الاقتصادي من خلال التحكم بالمتغيرات المكونة له، وقد عرفت السياسة النقدية عدة تعريفات من قبل العديد من الاقتصاديين نذكر منها ما يلي:³¹

عرفها Bach G.L بأنها (ما تقوم به الحكومة من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي سواء كانت عمله أو ودائع أو سندات حكومية).

عرفها Einzig بأنها (تشمل جميع القرارات والاجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية وكذلك هي جميع الاجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي).

عرفها Kent بأنها (إدارة التوسع والانكماش في حجم النقد لغرض الحصول على أهداف معينة).

ثانياً: أهداف السياسة النقدية

ويمكن إجمال أهداف السياسة النقدية في ما يلي:

استقرار المستوى العام للأسعار:

إن أغلب المدارس الاقتصادية (الكينزية، الكلاسيكية، مدرسة التوقعات الرشيدة) تؤكد وتتفق على فعالية السياسة النقدية في التأثير على مستويات الأسعار وعلى مدى استقرارها،³² فعدم الاستقرار يعرض اقتصاد البلد إلى هزات نقدية عنيفة وأزمات تضخمية بسبب تقلبات الرواج والكساد ففي حالة التضخم تنهار قيمة العملة المحلية وتدهور بالإضافة إلى زيادة القدرة الشرائية، كما أنه في حالة الكساد تعم البطالة وتتفاقم معادلاتها.

فالمتبع للتاريخ يجد أن معالجة استقرار الأسعار لا يتم إلا عن طريق تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وذلك عن طريق سن القوانين وإصدار المراسيم والتشريعات القانونية والمالية والسياسية والاقتصادية التي بفضلها تكونت وأحدثت سياسات عديدة منعا للسياسة النقدية، كما ثبت أن التضخم ظاهرة نقدية، فالنقدون يرون أن العلاقة بين الأسعار وعرض النقود هي علاقة خطية وطردية تماماً، ذلك أن زيادة كمية النقود تظهر في ارتفاع المستوى العام للأسعار بنفس النسبة، بينما شبه كينز عمل السياسة النقدية خلال خمسينيات القرن الماضي بعمل الخيط إذ يمكن للسياسة النقدية أن تشد الاقتصاد (تقيده) ومن تم تسيطر على التضخم.³³

إن استهداف السياسة النقدية لعلاج التضخم واستقرار المستوى العام للأسعار يظهر أن هناك علاقة بين النقود والأسعار لأن وجهات نظر النقدون والكينزيون لعملية التضخم واستقرار الأسعار

ليست مختلفة كثيراً إذ يعتقد كلاهما أن التضخم المرتفع يحدث فقط عندما يكون معدل نمو العرض النقدي مرتفعاً ومن هنا يبرز أثر النقود على مستويات الأسعار بدليل أن التضخم لم يظهر في اقتصاد المقايضة.³⁴

التوظيف الكامل:

لقد أغفل الكلاسيكيون وتجاهلوا وجود البطالة لأن آلية الأجور والأسعار في تحليلهم كانت كفيلة بضمان التوظيف الكامل الذي كان جزء لا يتجزأ من التوازن الاقتصادي الكلاسيكي حيث أن المدرسة الكينزية أشدت هذا التوازن حتى تحت مستوى "التوظيف الكامل" هذا بناءً أن النظرية الكينزية ترى المحافظة على ارتفاع مستوى الأجور النقدية لأن تلك الزيادة تمثل دخلاً تدفع بالطلب الكلي إلى الزيادة، وهذا يؤدي إلى زيادة التشغيل وتناقص البطالة، حيث أن السياسة النقدية تعمل على تنشيط الطلب الفعال وزيادة الاستثمار للاقترب من مرحلة التوظيف الكامل.³⁵

أما النقديون لم يتفقوا مع الكلاسيك في التشغيل الكامل بل أنهم يؤمنون بوجود البطالة زعماً منهم أن البطالة لا تعالج دائماً بالسياسة النقدية التوسعية حيث أنها تفشل في تحقيق ذلك على المدى البعيد بل أنها تكون سبباً في إحداث التضخم لكنها أحياناً قد تصيب في الأجل القريب (القصير). أما بالنسبة أنصار التوقعات الرشيدة يرون النقيض مما تراه الكينزية التي تؤمن بالمقايضة بين البطالة والتضخم إذ أنهم ينكرون هذه المقايضة تماماً وحجتهم في ذلك بأن السياسة النقدية التوسعية تؤكد للعمال والمؤسسات (حسب فكرة التوقع الرشيد) التوجه نحو ارتفاع معدل التضخم لذا فإن الأجور النقدية والأسعار لا بد وأن تتغير في الحال وبافتراض العمالة الكاملة فإن الأجور النقدية والأسعار تزداد نسبياً تاركة الأجر الحقيقي وبالتالي معدل البطالة بدون تغيير على الرغم من تزايد معدل التضخم وفي نهاية المطاف تنتهي عملية التبادل بين التضخم والبطالة.³⁶

نستنتج مما سبق أن للسياسة النقدية دور فعال في القضاء على البطالة وتحقيق التوظيف الكامل عن طريق تقوية وزيادة الطلب الفعال، فعندما تسعى السلطات النقدية إلى زيادة العروض النقدية تتخفف أسعار الفائدة وبالتالي يلجأ رجال الأعمال إلى الإقبال على الاستثمار فتتخفف معدلات البطالة.

تشجيع النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية:

تسعى كل من الدول الصناعية والنامية على حد سواء إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية، بهدف تحقيق معدلات نمو مستمرة للزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لبلدانها والرفع من

مستوى متوسط الدخل الفردي الحقيقي، حيث تسعى الدول إلى بلوغ هذا كل بحسب قدرتها ومؤهلاتها الاقتصادية ومواردها المتاحة.³⁷

وبعد الحرب العالمية الثانية اهتم المفكرين الاقتصاديين بقضية النمو الاقتصادي، ومن ثم بدأ الاهتمام بدور السياسات الاقتصادية ومنها السياسة النقدية في النمو الاقتصادي ومالها من تأثير على التنمية الاقتصادية ويتضح ذلك بداية من خمسينيات القرن الماضي من خلال الاهتمام الذي حظيت به السياسة النقدية من خلال سن القوانين والتعديلات على مستوى قرارات الحكومات.

والجدير بالذكر هو أنه إذا نظرنا إلى دور السياسة النقدية نجد أنه لها الفضل الكبير في إحداث وخلق معدلات مرتفعة في النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية خاصة إذا ما تفاعلت مع العوامل الأخرى كتوافر الموارد الطبيعية والقوة العاملة المؤهلة وتوافر الأمن والاستقرار الاقتصادي والسياسي، حيث أنه لا يمكن أن تقوم قائمة لنجاعة للسياسة النقدية ما لم يكن هناك تنسيق بينها وبين العوامل الاقتصادية الأخرى مع أنه لا يمكن إغفال امتزاج السياسة النقدية بالسياسة المالية لإحداث نمو اقتصادي ناجح في الدول الصناعية وكذلك إحداث تنمية اقتصادية في الدول النامية.³⁸

تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات:

إن تحقيق التوازن في موازين مدفوعات³⁹ الدول ليس بالأمر السهل حيث أننا نجد جميع حكومات دول العالم تسعى جاهدة من أجل إحداث توازن في موازين مدفوعاتها حتى يتساوى طرف الدائنية مع طرف المديونية، لكن هناك اختلاف بين الاقتصاديين في نظرهم إلى تحديد السياسة الواجب إتباعها من بين السياسات الاقتصادية من أجل تحقيق التوازن إلا أن أغلبهم يرى أن السياسة الأنجع لذلك هي تفعيل وحوكمة أدوات السياسة النقدية، ويرى البعض أن السياسة المالية تتجح في تحقيق التوازن الداخلي بينما السياسة النقدية لها الفضل في تحقيق التوازن الخارجي.⁴⁰

وان ميزان المدفوعات يعتبر في المقام الأول ظاهرة نقدية، وليس ظاهرة حقيقية، وأن مشكلة اختلال ميزان المدفوعات، إنما هي محصلة لعدم التوازن بين عرض النقود والطلب على النقود داخل الاقتصاد القومي⁴¹

الوفاء بمتطلبات القطاعات الاقتصادية:⁴²

إن كل اقتصاد يتكون من دائرتين: الأولى عينية والثانية نقدية وللحفاظ على الإدارة والسير السليم مرهون على مدى قدرة الدائرة النقدية على الوفاء باحتياجات الدائرة العينية. و من خلال هذا فإن السياسة النقدية تقوم بتوفير القروض اللازمة خاصة في ظل الرواج الاقتصادي عندما يتزايد طلب القطاعات الاقتصادية على الائتمان.

إستقرار الأسواق المالية:

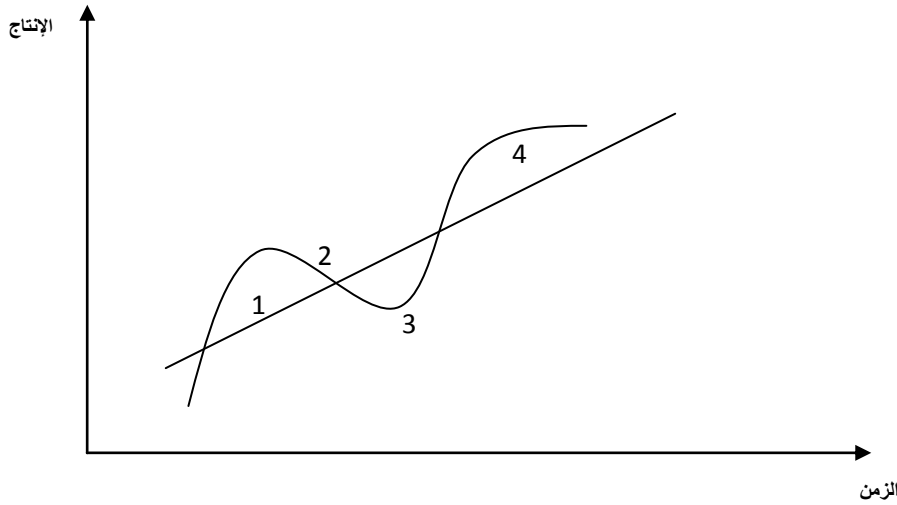
ان استقرار الأسواق المالية مرهونا بالاستقرار في أسعار الفائدة لأن حالة عدم التأكد بالنسبة للظروف المستقبلية تحدثها التقلبات في أسعار الفائدة، فجد جميع السلطات النقدية لحكومات دول العالم تسعى من أجل خلق نظام مالي مستقر وقادر على تجنب الأزمات النقدية والمالية، حيث أفرزت العديد من الدراسات الاقتصادية إلى أن هناك علاقة عكسية بين التغيرات في أسعار الفائدة والتغيرات في أسعار الأسهم، وبالتالي يمكن للبنوك المركزية التأثير بطريق غير مباشر على أسعار الأوراق المالية من خلال تحكمه في أسعار الفائدة.⁴³

فبالإضافة إلى ما تقدم فان هناك العديد من القنوات التي يمكن أن تستخدمها السلطة النقدية بغية التأثير في السوق المالية، وأهم هذه القنوات هي: سعر إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة ونسبة الاحتياطي الإلزامي.⁴⁴

استيعاب الصدمات الناجمة عن التقلبات الاقتصادية:⁴⁵

ان الاقتصاديات عموماً تتميز بتقلبات ذات طابع دوري. قسمها جوقلار إلى أربعة مراحل: التوسع، الانكماش، التطهير، العودة إلى الانطلاق.

الشكل رقم(02): الدورة الاقتصادية حسب جوقلار



المصدر: قدي عبدالمجيد. المرجع السابق، ص 60

المرحلة الأولى (مرحلة التوسع): وتتمثل في مرحلة التوسع وتعتبر فترة ملائمة للأعمال حيث توفر منافذ واسعة مع توفر القروض للمستثمرين وتتميز المرحلة بالأرباح المرضية، لكن سرعان ما تؤدي إلى توتر إنمائي يترجم بالمضاربة البورصية وارتفاع الأسعار وما يصحبه من زيادة في الأجور نظرا للندرة في اليد العاملة مع زيادة وارتفاع معدلات الفائدة.

المرحلة الثانية (مرحلة الانكماش): وهي ناتج عن الاختلال المفتعل في المرحلة الأولى وذلك من خلال تقليص مردودية المؤسسات جراء ارتفاع الأجور والنقص في اليد العاملة من جهة والزيادة في الأسعار وفوائد القروض من جهة أخرى حيث يبدأ الانكماش في العادة بظهور بعض الافلاسات ويؤدي إلى انهيار بعض البنوك.

المرحلة الثالثة (مرحلة التطهير): ففي هذه المرحلة المؤسسات الضعيفة والهشة التي أعلنت إفلاسها في المرحلة السابقة يكون قد تم شراؤها من قبل المؤسسات العظمى والقوية، وهذه المرحلة تسمى مرحلة التطهير والذي يعتبر نتيجة ايجابية للمرحلة السابقة وهذا ما يسمح للاقتصاد بالعودة إلى الإقلاع على قواعد متينة، وسليمة.

المرحلة الرابعة (مرحلة العودة إلى الإقلاع): تشهد هذه المرحلة إعادة تكوين المخزونات ويصبح من الممكن تحقيق مردودية المؤسسات مع ضآلة كلفة القروض وبالتالي تنطلق الاستثمارات ويتسارع الطلب على العمل وما يصحبه من تزايد في الدخل.

ويمكن القول مما سبق أن السياسة النقدية تستطيع أداء دور مهم في تخفيف الآثار السلبية لهذه التقلبات بانتهاج سياسة توسعية ائتمانية في أوقات الانكماش، وسياسة ائتمانية تقييدية في دورة الراج والتي عادة ما يصحبها معدلات تضخم مرتفعة.

ثالثاً: أدوات السياسة النقدية

يعد البنك المركزي المسؤول الأول والمباشر عن إدارة ورسم السياسة النقدية، حيث أن أدوات السياسة النقدية تعتبر نقطة البداية داخل آلية انتقال السياسة النقدية بالنسبة للسلطات النقدية، كما أنها تستهدف الحفاظ على أوضاع نقدية وائتمانية ملائمة وصلبة في ظل اقتصاد سليم وقوي والتي يمكن للبنك المركزي استخدامها للتأثير الايجابي على الأهداف ويمكن تصنيف الأدوات إلى مجموعتين الأولى كمية والثانية كيفية.

01: الأدوات الكمية:

تتمثل الأدوات الكمية في: سعر إعادة الخصم، عمليات السوق المفتوحة، نسبة الاحتياطي القانوني، وستتناول كل أداة على حدى في ما يلي:

01-01-سعر إعادة الخصم:

يعرف سعر إعادة الخصم على أنه سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية، نظير ما يقدمه إليها من قروض وسلفيات مضمونة بأوراق مالية معينة يحددها البنك المركزي، أو لقاء عادة خصم ما لديها من أوراق تجارية وأوراق مالية أو أدوات حكومية، لذلك يطلق عليه أحياناً (سعر البنك - Bank Rate)⁴⁶ حيث تطلق عليه هذه التسمية لأنه يشكل حجر الأساس الذي

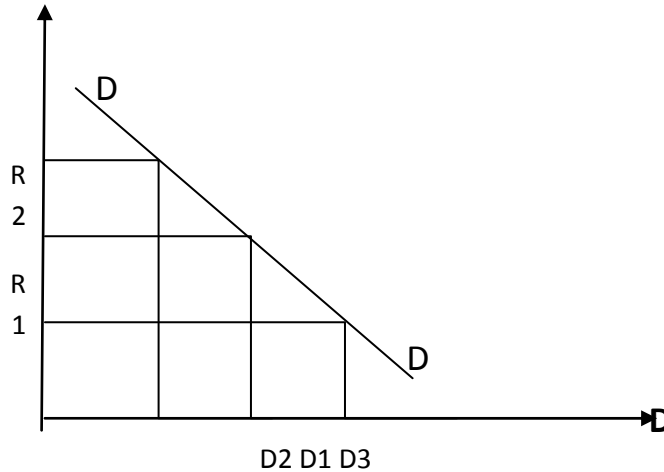
يضعه البنك المركزي، ويبنى عليه هيكل أسعار الفائدة في الاقتصاد. وغالباً ما تطلق عليه "سعر الخصم" في الأدبيات الاقتصادية اختصاراً للمصطلح⁴⁷، وأيضاً تسمى سياسة سعر الفائدة بناءً على أنه يعمد البنك المركزي من خلالها إلى الرفع أو الخفض من سعر الفائدة من أجل التأثير في حجم الائتمان الممنوح من طرف البنوك التجارية، وتتبع هذه السياسة من وظيفة البنك المركزي كملجأ أخير لمنح التمويل.⁴⁸ إذ أن التغيير في سعر إعادة الخصم لا يقتصر أثره في سعر الخصم وحجم الائتمان بل يؤثر حتى على الكمية الإجمالية للنقود المتداولة⁴⁹.

وتعدّ أداة سعر إعادة الخصم أقدم الأدوات التقليدية للسياسة النقدية، حيث كانت هي الأداة الأساسية استخدمتها السلطات النقدية-البنك المركزي- بهدف التأثير على حجم الائتمان في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وكان بنك إنجلترا Bank of England أول من طور سعر إعادة الخصم، كوسيلة للسيطرة على الائتمان بداية من عام 1847م. ثم تبعتها السلطات النقدية في كل من فرنسا عام 1857م، وفي الولايات المتحدة الأمريكية عام 1913م، لكن بدأت هذه الأداة تفقد أهميتها عاماً تلو الآخر وسببه ظهور عمليات السوق المفتوحة في ثلاثينيات القرن العشرين.⁵⁰

آلية عمل سياسة سعر إعادة الخصم:

نجد أن النظرية التي تستند إليها سياسة إعادة الخصم كأداة مهمة للسيطرة على الائتمان أن كل تغيير في سعر الخصم يصحبه تغيير في معدل الفائدة، في أسواق النقد المحلية وذلك من خلال تأثيرها على العرض والطلب على النقود والائتمان وعلى التدفق الدولي لرأس المال وهذا ما يؤثر على الأسعار والتكاليف والإنتاج والتجارة. وعليه نفترض أن هناك شكلاً معيناً لمنحنى الطلب على الائتمان (DD) وأن موقعه لا يتغير وأن البنوك التجارية تعتمد على البنك المركزي تماماً في تغييره لسعر الخصم وكما يتضح ذلك من خلال الشكل:

الشكل رقم (03): العلاقة بين سعر الفائدة وحجم الائتمان



وعلى العموم إذا افترضنا أن هناك زيادة في حجم الائتمان ونجم عنه زيادة في معدل التضخم لزمه إقرار البنك المركزي رفع سعر إعادة الخصم أي زيادة تكلفة الحصول على ائتمان من طرف البنك المركزي للبنوك التجارية وهو ما يؤدي بهاته الأخيرة إلى الرفع من أسعار الفائدة الممنوحة للمؤسسات والأفراد مما يدفعهم للحد من الاقتراض والخصم من البنوك التجارية وهذا ما يضع حدا للتوسع في الائتمان ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول (01-01)، إذ أنه عندما ترفع البنوك التجارية أسعار الفائدة (r) من (r1) إلى (r2) على أثر رفع سعر إعادة الخصم بمقدار (r1→r2) الأمر الذي يخفض حجم الائتمان (D) من (D1) إلى (D2) والعكس صحيح لو أن البنك المركزي قام بتخفيض سعر إعادة الخصم بمقدار (r1→r3) فهذا يستلزم تخفيض البنوك التجارية أسعار الفائدة من (r1) إلى (r3) مما يؤدي إلى توسيع الائتمان والزيادة في الطلب من (D1) إلى (D3).

01-02-عمليات السوق المفتوحة: Open- Market operations

يقصد بعمليات السوق المفتوحة تدخل البنك المركزي في سوق الأوراق المالية (البورصة) بائعاً أو مشترياً للأوراق المالية والتجارية والأوراق المالية الحكومية (أذونات الخزينة) وما لديه من احتياطي من العملات الأجنبية والذهب، وذلك بهدف التأثير على حجم الائتمان والعرض الكلي للنقود حسب الظروف الاقتصادية السائدة.⁵¹

01-03-معدل الاحتياطي القانوني:

يقصد بنسبة الاحتياطي الإلزامي بأنها نسبة من الإيداعات (الإلزامية) يتم الاحتفاظ بها في الرصيد الدائن لحساب البنك التجاري لدى البنك المركزي وتعد هذه النسبة إلزامية يحتفظ بها البنك المركزي وله الحق في تغييرها متى ادعت الضرورة ذلك ولما يراه مناسباً.⁵²

ولقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية من أولى الدول التي وضعت اشتراطات قانونية تلزم البنوك التجارية على الاحتفاظ بها بحد أدنى من الأرصدة الدائنة بحساباتها لدى البنك المركزي بالاستناد إلى نسبة ثابتة من ودائعها تحت الطلب، حيث منحت سلطة للبنك المركزي لتغيير متطلبات ذلك الاحتياطي من وقت لآخر عام 1933م، ولم يقتصر استخدام هاته الأداة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية فقط بل تعداه الاستخدام من قبل دول أخرى فقد استخدمتها نيوزلندا عام 1936م والمكسيك والسويد بنفس العام، والإكوادور وكوستاريكا عام 1937م وفينزويلا في 1940م وأستراليا في عام 1941م وعلى العموم فإن الأربعينيات كانت حافلة باستخدام هذه الأداة كسياسة من سياسات السلطة النقدية.⁵³

02: الأدوات الكيفية (النوعية):⁵⁴

وتتمثل هذه الأدوات فيما يلي:

02-01- تأطير القروض: (تأطير الائتمان)

تقوم بموجبه السلطة النقدية بوضع سقف معين لحجم القروض التي يمكن منحها للعملاء والزبائن من قبل البنوك التجارية، كأن لا يتجاوز ارتفاع مجموع القروض الممنوحة نسبة معينة، وفي حال ما إن تجاوزت البنوك التجارية لهذا السقف المحدد من قبل السلطة النقدية فهذا يؤدي بها إلى فرض عقوبات متفاوتة من دولة إلى أخرى.

02-02- النسبة الدنيا للسيولة:

ومن خلاله يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على أن تحتفظ بنسبة دنيا، يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول، وهذا لخوف السلطات النقدية من خطر الإفراط في الإقراض من طرف البنوك التجارية المانحة للقروض بسبب ما لديها من أصول -في محفظتها المالية- مرتفعة السيولة.

02-03- الودائع المشروطة من أجل الاستيراد:

والهدف من هذه الآلية هو دفع المستوردين إلى إيداع المبالغ اللازمة لتسديد ثمن الواردات على صيغة ودائع لدى البنك المركزي لمدة معينة، وبما أن المستوردين في غالب الأحيان يكونون غير قادرين عن تجميد أموالهم فهم يلجؤون في الغالب إلى الاقتراض البنكي لضمان الأموال اللازمة للإيداع وهذا ما يؤدي إلى التقليل من حجم القروض وكذلك إلى رفع تكلفة الواردات.

02-04- التعليمات والأوامر المباشرة والملزمة:

وتتمثل في مجموعة من الأوامر والتعليمات المباشرة الصادرة عن السلطة النقدية (البنك المركزي) والموجهة للبنوك التجارية، حيث تعتبر توجيهات إلزامية التنفيذ وقد تتعرض للمساءلة القانونية في حال عدم تطبيقها والالتزام بمحتواها. ومن هذا المنطلق تظهر قوة وصلاية البنك المركزي والسلطة النقدية ككل في علاقتها مع البنوك التجارية.

02-05- التأثير والإقناع الأدبي:

فباعتبار البنك المركزي سلطة رسمية وعن كونه يعتبر بنك البنوك ويحكم القانون الذي يمنحه هذه السلطة لتنظيم العمل المصرفي، فالبنك المركزي ومن خلال استعماله للوسائل الأدبية لإقناع البنوك التجارية بالقيام بعمل أو شيء ما أو من عدمه فإنه يستعمل الإقناع الأدبي لتسيير الأمور في

الاتجاه الذي يرغبه وذلك عن طريق قيام البنك المركزي بمناشدة البنوك التجارية بزيادة أو خفض حجم الائتمان في مجال معين بوسائل تتمثل في الاقتراحات والتحذيرات الشفهية أو الكتابية.

المحور الثالث: السياسة النقدية وأثرها على تطور معدلات التضخم في الجزائر

أولاً: طبيعة السياسة النقدية في الجزائر⁵⁵

لقد تميز الاقتصاد الكلي الجزائري خلال العشرية السابقة بالادخار، لاسيما خلال الفترة من 2004 إلى 2008 والتي اتسمت بالصلابة المالية والقدرة على مقاومة الصدمات الخارجية، لكن وبالرغم من الأزمة المالية الخانقة المسجلة في سنة 2009. والتي تسببت في انهيار إيرادات صادرات المحرقات بنسبة تقدر بـ 42.5% مقارنة بسنة الأساس 2008، فقد استطاعت السلطات النقدية التصدي للأزمة نظراً للحجم الكبير الموجودات الخارجية والتي كانت تعتبر المصدر الرئيسي للتوسع النقدي في الاقتصاد الجزائري.

حيث عرفت الفترة ما بين 2009 و2014 انخفاض في التوسع النقدي هذا من جهة ومن جهة أخرى عرف الاقتصاد الجزائري تزايد معدلات التضخم الداخلي، ما جعل السلطات النقدية وعلى رأسها بنك الجزائر اللجوء إلى امتصاص فائض السيولة على مستوى السوق النقدية خلال سنة 2013 بالاعتماد على أدوات السياسة النقدية غير المباشرة، تبعاً لإصلاح السياسة النقدية في أوت من سنة 2010.

ثانياً: الإطار القانوني والتنظيمي للسياسة النقدية⁵⁶

يعتبر قانون النقد والقرض الصادر في أبريل 1990 المنعرج الرئيسي للسياسة النقدية في الجزائر، والذي من خلاله تم تعديل الصلاحيات العامة لبنك الجزائر والذي من خلاله تم الفصل بين الدائرتين النقدية والحقيقية، بالإضافة إلى الأمر المتعلق بالنقد والقرض (الأمر رقم 03-11) المؤرخ في 26 أوت 2003 حيث تنص المادة 35 منه على ما يلي: "تتمثل مهمة بنك الجزائر في ميادين النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد، ولهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية، ويوجه ويراقب، بكل

الوسائل الملائمة، توزيع القرض ويسهر على حسن تسيير التعهدات المالية تجاه الخارج وضبط سوق الصرف".

مجلس النقد والقرض (CMC) يعتبر هرم السلطة النقدية يسهر على تحديد أهداف السياسة النقدية وإدارة أدواتها خصوصاً في مجال تطور المجاميع النقدية والقرضية، وفي إطار منظم يسند هذا الأخير مهمة تنفيذ ومتابعة وتطبيق السياسة النقدية المبرمجة إلى بنك الجزائر لتولي الإشراف على تنفيذها وتقييمها والسهر على تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي للعملة الوطنية.

ثالثاً: الوضعية النقدية للاقتصاد الجزائري⁵⁷

رغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة والإصلاحات بالنسبة للقطاع النقدي، إلا أن النشاط الاقتصادي عرف تباطؤاً وضالّة في التوسع النقدي خلال السنوات الأخيرة والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (02): الوضعية النقدية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2009-2013

الوحدة: مليار دينار

2014	2013	2012	2011	2010	2009	
15734.5	15225.2	14940.0	13922.4	11996.5	10884445.7	صافي الموجودات الخارجية
15824.5	15267.2	14932.7	13880.6	12005.6	10865.9	البنك المركزي
-90.5	-42.0	7.3	41.8	-9.1	19.8	البنوك التجارية
-2070.6	-3283.6	-3924.8	-3993.2	-3715.8	-3712.6	صافي الموجودات الداخلية
4489.4	1920.9	953.6	319.9	-124.8	-402.4	القروض الداخلية
-2015.2	-3 235,4	-3 334,0	-3 406,6	-3 392,9	-3 488,9	صافي القروض إلى الدولة
-4487.9	-5 646,7	-5 712,2	-5 458,4	-4 919,3	-4 402,0	البنك المركزي
1012.3	930,0	1 029,2	1 017,8	790,9	340,2	البنوك التجارية
1460.4	1481,3	1 349,0	1 034,0	735,5	572,9	ودائع بالحسابات الجارية ب وخ
6504.6	5156,3	4 287,6	3 726,5	3 268,1	3086.5	القروض إلى الاقتصاد
-27.1-	-25,2	-24,4	-17,3	-14,5	-14,8	أموال الإقراض الخاصة بالدولة
-3.6	-3,6	-3,8	-5,2	-6,2	- 8,2	التزامات خارجية م وط الأجل
-6529.3	-5 175,7	-4 850,2	-4 290,6	-3 570,3	-3 287,2	صافي البنود الأخرى
13 663.9	11 941,5	11 015,1	9 929,2	8 280,7	7 173,1	النقود وشبه النقود (M2)
9 580.2	8 249,8	7 681,5	7 141,7	5 756,4	4 944,2	النقود
3 658.9	3 204,0	2 952,3	2 571,5	2 098,6	1 829,4	التداول النقدي خارج البنوك
4 460.9	3 564,5	3 380,2	3 536,2	2 922,3	2 541,9	الودائع تحت الطلب في البنوك
1 460.4	1 481,3	1 349,0	1 034,0	735,5	572,9	ودائع لدى الخزينة ولدى الصكوك بشبه
4 083.7	3 691,7	3 333,6	2 787,5	2 524,3	2 228,9	النقود
التغير السنوي بالنسبة المئوية						
14.4	8,4	10,9	19,9	15,4	3,1	النقود وشبه النقود (M2)
16.1	7,4	7,6	24,1	16,4	- 0,4	النقود
10.6	10,7	19,6	10,4	13,3	11,9	شبه النقود
-36.9	-16,3	-1,7	7,5	0,1	12,8	صافي الموجودات الداخلية

133.7	101,4	198,1	-356,2	-69,0	-60,2	القروض الداخلية
-37.7	-3,0	-2,1	0,4	-2,8	-3,8	صافي القروض للدولة
26.1	20,3	15,1	14,0	5,9	18,0	القروض للاقتصاد
79.4	72,1	68,4	68,4	69,1	72,0	معدل السيولة (M2/إجمالي الناتج الداخلي)
55.7	49,8	47,7	49,2	48,0	49,6	النقود على إجمالي الناتج الداخلي
21.3	19,3	18,3	17,7	17,5	18,4	التداول خارج البنوك/إجمالي الناتج الداخلي
37.8	31,1	26,6	25,7	27,3	31,0	القروض للاقتصاد/إجمالي الناتج الداخلي
70.1	69,1	69,7	71,9	69,5	68,9	النقود / M2
26.8	26,8	26,8	25,9	25,3	25,5	التداول النقدي خارج البنوك / M2
2.9	2,9	3,0	3,2	3,2	3,2	المضاعف النقدي

Source : Le rapport annuel de la Banque d'Algérie. 2014. P115

من خلال الجدول يتضح لنا أن صافي الموجودات الخارجية عرف ارتفاعا طفيفا ومستمرًا خلال الفترة الممتدة بين 2009 و 2014 ليصل 15734.5 في سنة 2014 حيث بلغ قدرها في سنة 2013 حوالي 15225.2 أي بلغت نسبة الارتفاع معدل طفيف جداً قدرت بـ 0.3% ويرجع السبب في ذلك لوضعية المبادلات الخارجية.

ولقد بلغت نسبة صافي الموجودات الخارجية إلى M2 (1.151%) في ديسمبر 2014، بعدما قدرت النسبة في سنة 2013 بـ (1.275%) هذا ما يشير إلى أهمية مكانة وحجم الموجودات الخارجية داخل الاقتصاد الوطني.

فبالرغم من الصدمة الخارجية إلا أنه خلال سنة 2014 ارتفع صافي الموجودات الخارجية في ظرف اتسم بالتوسع النقدي والذي بلغت وتيرته السنوية 14.4% مقابل 8.4% في سنة 2013، وهذا في ظل ظروف اقتصادية بلغ فيها متوسط سعر البرميل من النفط حوالي 100 دولار للبرميل.

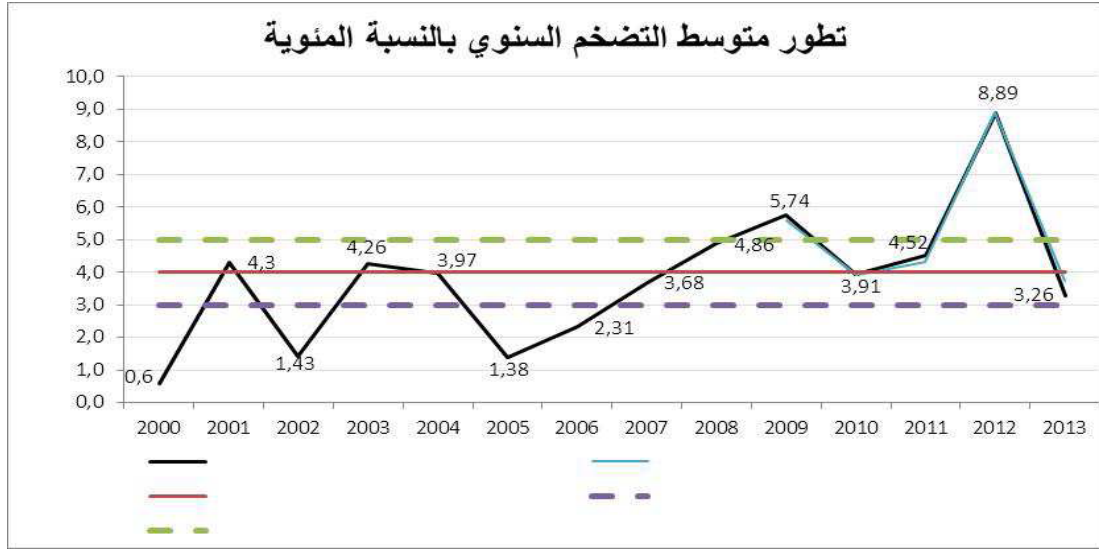
علاوة على ذلك عرفت النقود وشبه النقود M2 ارتفاعا نسبيا مستمر خلال الفترة من 2009 إلى 2013 وخاصة نهاية 2011 فقد عرف المعدل ارتفاعا يقدر بـ 19,9%. بالإضافة وكذلك خلال سنة 2014 قدر حجمه بـ 13 663.9 مليار دينار. بعدما كان يقدر خلال سنة 2009 بـ 173,1 7. نستخلص في الأخير أن الاقتصاد الجزائري خلال الفترة المدروسة عرف ارتفاعاً مستمراً في المستوى العام للأسعار.

رابعاً: تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة الأخيرة

من خلال الشكل البياني الموالي سوف نعرض تطورات معدلات التضخم خلال الفترة من 2000

إلى 2013:

الشكل رقم (04): تطور متوسط التضخم السنوي بالنسبة المئوية



Source : Le rapport annuel de la Banque d'Algérie. 2013. P179

من خلال الشكل رقم (04) يتضح لنا أن أعلى مستوى لمعدلات التضخم خلال الثلاثة عشر سنوات الأخيرة بلغتها سنة 2012 بمعدل 8,89%. حيث يرجع السبب في ذلك إلى التوسع النقدي الذي عرفته ميزانية الحكومة، بينما بلغ التضخم السنوي المتوسط في الجزائر (محسوب بمتوسط متحرك على مدار 12 شهرا) نسبة 3,26% خلال سنة 2013 مقابل 8,89% في سنة 2012 (4,52 في 2011 و3,9% في 2010)، حيث انخفض المعدل ولقد ساهم التضخم المستورد في تراجع التضخم القوي المسجل في 2013 في الجزائر.

بالفعل قد تجاوز المعدل المستهدف على المدى المتوسط، فإن المنهج الاستشرافي للسياسة النقدية بإدارة بنك الجزائر قد دعم عودة معدل التضخم ابتداء من سنة 2013 نحو الهدف الذي حدده مجلس النقد والقرض (4%)، حيث أن التحكم في التضخم يساهم في الاستقرار المالي والنقدي.⁵⁸ علاوة على ذلك انخفض المتوسط السنوي للتضخم الأساسي، والمقاس باستبعاد المنتجات الغذائية، بنسبة 2,77 نقطة مئوية مقارنة بنسبة 2012 ليبلغ معدله 3,32% في 2013، كما بلغ معدل التضخم خلال سنة 2014 معدل 2,92%.⁵⁹

وأخيراً يمكن القول أن إدارة السياسة النقدية ممثلة في مركزها الأول البنك المركزي ساهم بشكل كبير من خلال إدارة وترشيد أدوات السياسة النقدية، والعمل على تخفيض معدلات التضخم واستقرار أسعار السلع المحلية حيث يظهر خلال سنوات 2002،2005،2010،2013.

الخاتمة:

إذا كان الفكر الاقتصادي مصدر الإلهام للباحث الاقتصادي فإن تاريخ الأحداث والوقائع الاقتصادية هو المخبر الذي يتم فيه فحص وتجريب النظريات والسياسات الاقتصادية، فالوقوع في

الأزمات والاختلالات الاقتصادية وعلى وجه الخصوص مشكلة التضخم أكبر دليل على سوء ابتكار واختبار فرضيات ونظريات وإدارة أدوات السياسة النقدية.

ونظرا لأن ظروف التضخم تتميز بارتفاع المستوى العام للأسعار واتجاه الأجور، مما يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للنقود ومن ثم زيادة النفقات بشكل عام عن الناتج المحلي، وبفرض وجود توظيف كامل في الاقتصاد، فإن التحكم في إدارة السياسة النقدية بشكل جيد يؤدي إلى تحقيق توازن اقتصادي عند مستوى التشغيل الكامل والقضاء على الفجوة بين الناتج المحلي والإنفاق القومي.

حيث تعد السياسة النقدية من بين أهم السياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدول في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والتأثير على الاستقرار النقدي ورسم معالم اقتصادية هادفة، وذلك من خلال تفعيل وتفتين أدواتها وفقاً للظروف الاقتصادية التي تعيشها.

ولقد شهدت السياسة النقدية في الجزائر عدة إصلاحات هيكلية من خلال قانون 90-10 والأمر رقم 03-11 والمتعلقين بالنقد والقرض والالذان جاء من أجل رسم سياسة نقدية صلبة ومستقرة، حيث نصا على إنشاء توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض.

وفي هذا الصدد قام بنك الجزائر باستعمال الأدوات الملائمة لإدارة السياسة النقدية وتوجيهها من أجل امتصاص فائض السيولة (التضخم)، هذا الأخير الذي عرف ارتفاعا كبيرا في معدلاته لتصل ذروته إلى 8,89% في سنة 2012، و عرف ارتفاعاً قدر بـ 5,74% بموجب سنة 2009 كان سببه أزمة الرهن العقاري والتي على إثرها قام بنك الجزائر بإدخال عدة إصلاحات على أدوات السياسة النقدية في أوت 2010 لإرساء استقرار الأسعار،

غير أن الاقتصاد الجزائري عرف ارتفاع كبيراً في معدلات التضخم خلال السنوات الأخيرة، حيث يرجع السبب في ذلك إلى انتهاج سياسة توسعية من طرف الحكومة في النفقات العامة وما عرفته أسعار السلع العالمية من ارتفاعاً باهضاً خلال الفترة المدروسة، بالإضافة إلى انتعاش أسعار البترول والذي عرف متوسطه خلال سنة 2011 (112,94 دولار/برميل)، الأمر الذي ألزم السلطة النقدية استعمال وسائل التضييق النقدي خلال سنتي 2013 و 2014 وذلك من خلال أدوات السياسة النقدية باتباع سياسة انكماشية.

نتائج الدراسة:

لقد توصلنا من خلال هذه الورقة البحثية إلى مجموعة من النتائج نوردتها فيما يلي:

- التضخم ظاهرة نقدية تنشأ عن اختلالات نقدية ولا يمكن معالجتها إلا باعتماد سياسة نقدية هادفة وصلبة تتماشى مع الظروف الاقتصادية بطريقة مرنة؛
- إن النقد هو المسؤول عن التوازن الطبيعي في الاقتصاد القومي، فإن أي اختلال سواء (تفاقم- ندرة)، يحدث عنه مشكلة اقتصادية ذات علاقة طردية، حيث أن الإفراط في التوسع النقدي لا محالة ينجم عنها ظاهرة التضخم، والعكس صحيح؛

- يعاني الاقتصاد الجزائري من اختلالات هيكلية فسحت المجال أمام التأثيرات الداخلية والخارجية والتي أدت إلى الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في ظل التوسع النقدي واتضح ذلك جلياً خلال سنة 2012.

التوصيات:

- ضرورة تفعيل أدوات السياسة النقدية وإتباع سياسة نقدية كفيلة للتقليل من التأثيرات الخارجية والداخلية على الاقتصاد الجزائري؛
- المزج بين سياستي ترشيد للنفقات العامة وسياسة التقشف من أجل التحكم في معدلات التضخم؛
- اعتماد إستراتيجية التنوع في إنتاج القطاعات بدل الاعتماد على ريع البترول (قطاع النفط)، وذلك من أجل الحد من التأثيرات الخارجية كانهخفاض أسعار النفط؛
- يجب إحداث إصلاحات هيكلية في أجهزة السلطة النقدية، مع منح استقلالية أكبر للسلطة النقدية والممثلة في بنك الجزائر.

الهوامش والمراجع:

- ¹عبدالمطلب عبد الحميد. السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية، 2013. ص ص 135-136.
- ²أكرم محمود الحوراني، عبدالرزاق حسن حساني. النقود والمصارف. سوريا: منشورات جامعة دمشق، 2014، ص 232.
- ³زينب حسين عوض الله. اقتصاديات النقود والمال. بيروت: مطابع الامل، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1994. ص 247.
- ⁴عبدالمطلب عبد الحميد. المرجع السابق، ص 136.
- ⁵عبدالمطلب عبد الحميد. المرجع السابق، ص 154.
- ⁶أكرم محمود الحوراني، عبدالرزاق حسن حساني. المرجع السابق، ص 235.
- ⁷عبدالمطلب عبد الحميد. المرجع السابق، ص 155.
- ⁸وسام ملاك. النقود والسياسات النقدية الداخلية- قضايا نقدية ومالية. ط الأولى. بيروت لبنان: دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، 2000م، ص 447.
- ⁹زينب حسين عوض الله. المرجع السابق، ص ص 252-253.
- ¹⁰أكرم محمود الحوراني، عبدالرزاق حسن حساني. المرجع السابق، ص 235.
- ¹¹عبدالمطلب عبد الحميد. المرجع السابق، ص 156.
- ¹²زينب حسين عوض الله. المرجع السابق، ص 253.
- ¹³وسام ملاك. المرجع السابق، ص 446.

- ⁴ المرجع السابق، ص ص 447-448 (بتصرف).
- ⁵ زينب حسين عوض الله. المرجع السابق، ص ص (255-268 بتصرف).
- ⁶ عبد الرحمن يسرى أحمد، اقتصاديات النقود. مصر، الاسكندرية: دار الجامعات المصرية للنشر، 1979. ص ص 254-255.
- ⁷ زينب حسين عوض الله. المرجع السابق، ص ص 259-260.
- ⁸ أكرم محمود الحوراني، عبدالرزاق حسن حساني. المرجع السابق، ص ص 243-246 (بتصرف).
- ⁹ زينب حسين عوض الله. المرجع السابق، ص 260.
- ²⁰ عبدالمطلب عبدالحميد. المرجع السابق، ص 177.
- ¹ المرجع السابق، ص 161.
- ²² عبدالمطلب عبدالحميد. المرجع السابق، ص 164.
- ²³ زكي رمزي. مشكلة التضخم في مصر أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء. القاهرة مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980، ص 107.
- ²⁴ عبدالمطلب عبدالحميد. المرجع السابق، ص 164.
- ³³ قبيل الروبي. نظرية التضخم. الطبعة الثانية. مصر، الاسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية، 1984، ص 239.
- ²⁶ عبدالمطلب عبدالحميد. المرجع السابق، ص ص 165-166.
- ²⁷ عبدالمطلب عبدالحميد. المرجع السابق، ص ص 168-171.
- ²⁸ عبدالمطلب عبدالحميد. المرجع السابق، ص 18.
- ²⁹ زعيم حسين. النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي. عمان الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2016، ص 177.
- ³⁰ حسن محمد القاضي. الادارة المالية العامة. الطبعة الأولى. عمان الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2014، ص 162.
- ³¹ عبد الحسين جليل الغالبي. السياسات النقدية في البنوك المركزية. الطبعة الأولى. عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2015، ص ص 176-178 (بتصرف).
- ³² المرجع السابق، ص 178.
- ³³ عبدالمطلب عبدالحميد. المرجع السابق، ص 92.
- ⁴ المرجع السابق ص 93.

* مصطلح التوظيف الكامل يكتنفه الغموض، حيث هناك نقاش حاد حول تعريف من هو العاطل عن العمل، لأنه في الواقع ليس كل من لا يعمل يعد عاطلاً عن العمل، لأن هناك فرق بين القعود عن العمل والبطالة، فقد لا يعمل الفرد في وقت ما لسبب ما مثل المرض أو الإحالة على التقاعد أو في فترة التكوين أو عدم القدرة على العمل إلى غير ذلك، فهؤلاء الأشخاص يكونون خارج قوة العمل ولكن ليسوا بالضرورة ضمن قائمة العاطلين عن العمل (البطالة) ولكن البطالة تحدث عندما لا يجد كل قادر عن العمل وراغب فيه فرصة عمل، ويعرف الاقتصاديون التوظيف الكامل بأنه مستوى العمالة الذي يتحقق من الاستخدام الكفء لقوة العمل، ويتحقق التوظيف الكامل عندما يكون لكل شخص لديه مهارة ويرغب في العمل منصب عمل، وتظهر أهمية التوظيف الكامل في أنها وسيلة

وليس غاية لأن العمل والوصول إلى تحقيق العمالة هو الوصول إنتاج سلع وخدمات التي يحتاجها المجتمع وبطلبها ولذلك يبقى التوظيف الكامل لبلوغه هدفاً طويلاً المدى تسعى الحكومات جاهدة إلى تحقيقه .

³⁵عبد الحسين جليل الغالبي. المرجع السابق، ص 180.

³⁶نفس المكان.

³⁷عدنان حسين يونس، علي اسماعيل عبدالمجيد. الهيمنة المالية للدول الريعية. الطبعة الأولى. عمان الأردن : دار الأيام للنشر والتوزيع، 2016، ص 78.

³⁸يجب التفرقة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية: فالتنمية تعني تغير في السنوات الأخيرة ليحقق ثلاثة أهداف أساسية متمثلة في (القضاء على الفقر وعلاج أسبابه، تحسين نوعية الحياة، دعم القدرة على النمو) وأما النمو فيعني تغيير الناتج الكلي الحقيقي، حيث أن الاقتصاديين عمدوا استعمال مصطلح النمو للتعبير عن التطور الاقتصادي في البلدان المتقدمة أم مصطلح التنمية فخصوا استعماله للحديث عن التطورات الاقتصادية في الدول النامية أ ما يسمى بالدول السائرة في طريق النمو .

³⁹يعرف ميزان المدفوعات بأنه: "السجل المحاسبي الذي يدون فيه كل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في البلد والمقيمين خارج البلد خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة".

⁴⁰عبدالمطلب عبدالحמיד. المرجع السابق، ص 100.

⁴¹أحمد رمزي محمد عبد العال. العلاقة التبادلية بين معدلات الدولار وفعالية السياسة النقدية. الطبعة الأولى. مصر: المكتب العربي للمعارف، 2014، ص 86.

⁴²عبد المجيد قدي. مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص 59.

⁴³أحمد رمزي محمد عبد العال. المرجع السابق، ص 88-89.

⁴⁴كاظم الدعوي. السياسة النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية. الطبعة الثانية. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2014، ص 104.

⁴⁵المرجع السابق، ص 59-61.

⁴⁶أحمد رمزي محمد عبد العال. المرجع السابق، ص 69.

عبد الحسين جليل الغالبي. المرجع السابق، ص 187. ⁴⁷

⁴⁸رحيم حسين. المرجع السابق، ص 192.7

⁴⁹عدنان حسين يونس، علي اسماعيل عبدالمجيد. المرجع السابق، ص 80.

⁴⁰أحمد رمزي محمد عبد العال. المرجع السابق، ص 69.

⁴¹أحمد رمزي محمد عبد العال. المرجع السابق، ص 71.

⁵²عبد الحسين جليل الغالبي. المرجع السابق، ص 206.

⁵³. المرجع السابق، ص 210.

⁵⁴عبد المجيد قدي. المرجع السابق، ص 80-83 (بتصرف).

- أكرم محمود الحوراني، عبدالرزاق حسن حساني. المرجع السابق، ص 227-230 (بتصرف).

⁵⁵ Les rapports annuels de la Banque d'Algérie. 2012, 2013, 2014.

⁵⁶ Les rapports annuels de la Banque d'Algérie. 2012, 2013

⁵⁷ *Le rapport annuel de la Banque d'Algérie. 2014*

⁵⁸ التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014 وآخر التوجهات لسنة 2015، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، ص12.

⁵⁹ *Le rapport annuel de la Banque d'Algérie. 2014. P131.*